ORGANISATION OF ISLAMIC COOPERATION
GENERAL SECRETARIAT

ORGANISATION DE COOPERATION ISLAMIQUE
SECRETARIAT GENERAL

منظمة التعاون الإسلامي
الأمانة العامة

OIC/EXCOM-2012/REP. FINAL

التقرير الختامي

للاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية الوزارية

جدة، المملكة العربية السعودية : 24 **يونيو** 2012

التقـرير الختامـي

للاجتمـاع الطـارئ للجنـة التنفيذيـة الوزاريـة

جدة، المملكة العربية السعودية : 24 **يونيو** 2012

–

انعقد الاجتماع الطارئ مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوزاري يوم 24 يونيو 2012 برئاسة معالي السيد عليون بادارا سيسي، وزير خارجية جمهورية السنغال. وخاطب معالي الأمين العام للمنظمة الاجتماع وأطلع المجتمعين على آخر المستجدات المتعلقة بالبنود الأربعة المدرجة على جدول الأعمال والمتعلقة بالأوضاع في كل من فلسطين وسورية والسودان ومالي ومنطقة الساحل. وبعد مناقشات مستفيضة حول بنود جدول الأعمال، وافق الاجتماع على ما يلي:

أولا: **فلسطيـن**:

1- **يؤكد** مجدداً إدانته الشديدة لمواصلة إسرائيل حملتها الاستعمارية الاستيطانية غير القانونية، بما فيها مصادرة أراضي الفلسطينيين وبناء المستوطنات وتوسيع نطاقها. كما يؤكد أن بناء جدار الفصل العنصري والمستوطنات الإسرائيلية تشكل انتهاكاً سافراً للقانون الدولي وتقطع أوصال الأرض الفلسطينية وتقوض إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وفي هذا الصدد، يؤكد مطالبته بأن تنصب الجهود الدولية على وقف الاستيطان باعتبار ذلك ركيزة مهمة لنجاح أي عملية سلام جدية وذات مغزى. كما يجدد دعمه لحق فلسطين في نيل العضوية الكاملة للأمم المتحدة وتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بها.

2- **يدين** إسرائيل لاستمرارها في اعتقال آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجونها قسم معتقلون إدارياً دون محاكمة، وتعريضهم لشتى صنوف التعذيب وحرمانهم من حقوقهم الأساسية في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولاتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، ويطالب بالإفراج الفوري عنهم. كما يطلب من مجموعة سفراء الدول الإسلامية في جنيف متابعة قضية الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية وخاصة ملف الاعتقال الإداري لدى جميع المؤسسات الدولية المعنية. كما يعهد إلى مجموعة سفراء الدول الأعضاء في نيويورك بالعمل على استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى قانونية بشأن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

3- **يؤكد** دعمه الثابت لحق دولة فلسطين في السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس وجميع الأماكن المقدسة فيها المسيحية والإسلامية، ويطالب الكرسي الرسولي بعدم توقيع أي اتفاق مع إسرائيل يتعلق بقضايا الملكية الاقتصادية والمالية والعقارية للكنيسة الكاثوليكية أو لمؤسسات كاثوليكية واقعة في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما في ذلك القدس الشريف، وأن يعقد مثل هذا الاتفاق مستقبلاً معدولة فلسطين، باعتبار أن أيّ اتفاق مع إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) يعتبر انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي والشرعية الدولية وقراراتها وخرقاً لالتزامات الفاتيكان باعتبارها عضواً في الأمم المتحدة. كما يدعو الفاتيكان إلى الالتزام بالاتفاق الأساسي الذي وقعه عام 2000 مع منظمة التحرير الفلسطينية. ويدعو الدول الأعضاء إلى التواصل مع الكرسي الرسولي والدول المؤثرة لضمان الاّ يخرق الاتفاق المشار إليه أي من المبادئ الواردة أعلاه.

4- يشيد الاجتماع بالرعاية التي تقوم بها المملكة الأردنية الهاشمية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف وفي الحفاظ على هذه المقدسات وا ٍعادة إعمارها في وجه الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة.

كما يشيد أيضاً بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس لحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف ودعم أهلها ومؤسساتها في وجه محاولات التهويد التي تتعرض لها، ويثمن الدور الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس الشريف في دعم مدينة القدس من خلال المشاريع والأنشطة التي تنجزها في المدينة المقدسة.

ويشيد كذلك بجهود المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في الدفاع عن قضية القدس الشريف وما تواصل المملكة تقديمه دعما لمدينة القدس وصيانة مقدساتها.

ويدعو الدول الأعضاء والصناديق التمويلية إلى الاهتداء بالخطة القطاعية التي أعدتها السلطة الوطنية الفلسطينية لدعم القطاعات الحيوية في القدس.

5- يدين بشدة العدوان الإسرائيلي المستمر والمتصاعد على قطاع غزة الذي أوقع مؤخراً عشرات الضحايا، ويطالب المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن الدولي بالنهوض بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، والتحرك لوقف الغارات الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة، والضغط على إسرائيل لحملها على رفع حصارها الظالم الذي تفرضه على قطاع غزة.

6- أدان الاجتماع بقوة إسرائيل لاستمرارها في عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه تركيا بمقتضى القانون الدولي، فيما يتعلق بالهجوم الشرس الذي شنته إسرائيل في عرض البحر على القافلة الإنسانية الدولية التي كانت مبحرة إلى غزة يوم 31 مايو 2010، وهو الهجوم الذي خلّف تسعة قتلى والعديد من الجرحى المدنيين. ودعا الاجتماع إلى ضمان المساءلة عن هذا الهجوم الشنيع، وحث بالتالي على المتابعة الفورية للنتائج التي توصلت إليها البعثة الدولية لتقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والتي أوضحت أن الهجوم الإسرائيلي شكل انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

ثانيا ً : سوريـــة(*):

7- حث الاجتماع، وبقوة، الحكومة السورية على التوقف فوراً عن استخدام القوة المفرطة ضد المواطنين السوريين والاستجابة لتطلعاتهم ومطالبهم المشروعة، وأعرب كذلك عن دعمه الكامل لجميع المبادرات الدبلوماسية التي ترمي إلى وضع حد لأعمال العنف في سورية.

8- ندد الاجتماع باستمرار عملية إراقة الدماء في سورية، وشدد على المسؤولية الرئيسية للحكومة السورية في استمرار أعمال العنف، وأعرب عن بالغ قلقه إزاء الوضع المتدهور في هذا البلد. ودعا، في هذا الصدد، إلى الوقف الفوري لأعمال العنفـوا ٍلى الاحترام التام لقيم حقوق الإنسان الإسلامية وتجنيب البلاد خطر الحرب الأهلية الشاملة، مع ما ينطوي عليه ذلك من عواقب وخيمةعلى أبناء الشعب السوري و على المنطقة.

9- أكد الاجتماع مجدداً موقفه المبدئي بضرورة صون وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

10- جدد الاجتماع التزامه القوي بتأمين المساعدة الإنسانية للشعب السوري وحث الدول الأعضاء على التبرع بسخاء، وتمكين الأمانة العامة على وجه السرعة من تنفيذ نشاطات المساعدة الإنسانية في سوريا على نطاق كامل.

11- أوصى الاجتماع الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية المزمع عقدها في جيبوتي بتعليق عضوية الجمهورية العربية السورية في منظمة التعاون الإسلامي.

12- دعا الاجتماع مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته كاملة بوضع حد لأعمال العنف وسفك الدماء الجارية في سورية، وذلك من خلال إيجاد حل سياسي دائم. وحث المجلس على بحث الوضع تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب الاجتماع، في هذا الصدد، عن دعمه القوي لمقترح كوفي أنان المؤلف من ست نقاط وتنفيذ جميع عناصره تنفيذاً عاجلا وشاملاً وفق جدول زمني محدد، داعياً في الوقت ذاته الجهات المعنية الرئيسية إلى تسخير نفوذها ومساعيها الحميدة لتيسير الجهود التي تروم إيجاد حل سريع للأزمة وتحقيق انتقال سياسي في سورية.

13- كلف الاجتماع الأمين العام بمواصلة تنسيق جهوده مع جامعة الدول العربية ومع غيرها من الجهات المعنية الأخرى لإيجاد حل دائم للأزمة في سورية.

14- أقر الاجتماع التدابير المتخذة للتحضير لاجتماع جنيف يوم 30 يونيو 2012، وأكد التزام منظمة التعاون الإسلامي في إطار عمل فريق الاتصال الجديد بمتابعة تنفيذ خطة كوفي عنان.

15- شجب الاجتماع، وبقوة، إسقاط سورية للطائرة الحربية التركية واعتبر ذلك عملاً يشكل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار الإقليميين.

ثالثاً: السودان:

16-أكد الاجتماع مجدداً تضامنه الكامل مع السودان واحترام وحدته وسيادته وسلامة أراضيه.

17- رحب الاجتماع بتعاون السودان مع مجلس الأمن الدولي في تنفيذ القرار رقم: 2046/2012 الصادر عن مجلس الأمن الدولي واستئنافه المفاوضات مع جنوب السودان في أديس أبابا برعاية الفريق رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي من أجل حل جميع القضايا العالقة بين البلدين طبقاً لخطة العمل التي أقرها مجلس الأمن التي تعطي الأولوية لحل المسائل الأمنية والاتفاق كذلك على ترسيم الحدود طبقاً لحدود 1 يناير 1956.

18-أكد الاجتماع مجدداً أهمية وقف جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان دعمها وا يوائها لحركات التمرد ضد بعضهما البعض. وحث في هذا الصدد، الجنوب على الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الأمنية المبرمة بين البلدين.

19- أكد الاجتماع مجددا دعم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للسودان في جهوده لمواجهة المصاعب الاقتصادية والمالية بعد انفصال جنوب السودان، ويناشد الدول الأعضاء أن تسهم في تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة للسودان بغية تمكينه من تجاوز الأوضاع الاقتصادية الحرجة.

20- أشاد الاجتماع بالخطوات المتخذة تنفيذاً لاتفاقية السلام في دارفور الموقعة في الدوحة بقطر يوم 14 يوليو 2011، ودعا الدول الأعضاء إلى متابعة تنفيذ حصيلة المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار وا ٍحلال السلام في دارفور.

رابعا ً : مالـي ومنطقة الـساحـل:

21- أكد الاجتماع موقفه المبدئي بصون وحدة جمهورية مالي وسيادتها وسلامة أراضيها. وأدان في هذا الصدد، وبقوة، محاولات الحركة الوطنية لتحرير أزواد وغيرها من الجماعات المسلحة تهديد سلامة أراضي البلاد.

22- أكد الاجتماع مجدداً تضامنه الكامل مع الحكومة الانتقالية ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة لهذا البلد بغية تمكينه من إعادة إحلال الاستقرار والأمن والديمقراطية في مالي، وتمكين البلاد من استعادة وحدة أراضيها.

23- أشاد الاجتماع وأعرب عن دعمه لمبادرة الوساطة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والتي يقودها الرئيس بليز كامباوري، رئيس بوركينا فاسو، وناشد المجتمع الدولي أن يسهم بفاعلية في إنجاحها.

24- **دعا** الاجتماع إلى دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والاتحاد الإفريقي لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يرمي إلى احتواء التهديدات التي تواجهها مالي ومنطقة الساحل وبلدان غرب أفريقيا.

25- **أدان** الاجتماع بشدة الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية في حق السكان المدنيين العزل، وذكر بالالتزام بتأمين الحماية لهؤلاء السكان والاحترام التام لحقوق الإنسان.

26- **أعرب** الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء أنشطة المجموعات الإرهابية التي تستغل الوضع غير المستقر حالياً في شمال مالي لإقامة قواعد تهدد السلم والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا.

27- **أعرب** الاجتماع كذلك عن بالغ قلقه إزاء المأساة الإنسانية الخطيرة في مالي ومنطقة الساحل **وكلف** الأمين العام باتخاذ ما يلزم من تدابير لحشد الموارد الضرورية ولاسيما لدى الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية للمساعدة في التخفيف من حدة الصعوبات الجسيمة التي يواجهها آلاف اللاجئين والنازحين.

28- **كلف** الاجتماع الأمين العام بأن يعين على وجه السرعة مبعوثاً خاصاً إلى منطقة الساحل.

(*) - سجل وفد الجمهورية العربية السورية تحفظه على عقد اجتماع اللجنة التنفيذية وعلى تعليق عضويتها في منظمة التعاون الإسلامي، كما تطلب سورية تسجيل تحفظها على كافة بنود التقرير الختامي بكل مندرجاته، وتطلب توزيع كلمة الوفد السوري كوثيقة من وثائق الاجتماع الوزاري للجنة التنفيذية.

- سجل وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحفظه على اختصاص اللجنة التنفيذية وعلى مسألة تعليق عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي، و على الإحالة إلى الفصل السابع.
- سجل الوفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تحفظه على الإحالة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة 11 من هذه الوثيقة.